بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة والا حد في ظهرك فقال
يا رسول الله اذا رأى احدنا مع امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول البينة والا حد في ظهرك فقال هلال والذي بعثك
بالحق وليبرئن الله تعالى ما يبرئ ظهري من الحد فنزل جبريل صلوات الله عليه
وسلامه والذين يرمون ازواجهم حتى بلغ ان كان من الصادقين فانصرف
النبي صلى الله عليه وسلم فارسل اليهما فجاء هلال والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان
يعلم ان احدكما كاذب فهل منكما تائب ثم قام فشهد وشهدت فلما كانت عند
الخامسة تلكأت ونكصت حتى ظننا انها ترجع ثم قالت لا افضح قومي سائر
اليوم فمضت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به اكحل العينين
سابغ الاليتين خدلج الساقين فهو لشريك بن سحماء فجاءت به كذلك فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله تعالى لكان لي ولها شان واخرج
البخاري ايضا عن سهل بن سعد قال جاء عويمر بن عاصم بن عدي فقال لرسول
الله صلى الله عليه وسلم ارايت رجلا وجد مع امرأته رجلا افيقتله فتقتلونه ام كيف
يصنع فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فعاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلقيه عويمر فقال ما صنعت اني لم اتك الا بخير سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال عويمر والله لاتين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاسئلنه فاتاه فوجده
قد انزل عليه فدعى بهما فلاعن بينهما فقال عويمر ان انطلقت بها فقد كذبت
عليها فطلقها ثلاثا قبل ان يامره النبي صلى الله عليه وسلم فصارت سنة للمتلاعنين
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به اصيهب اريسح الاليتين فلا اراه
الا كاذبا فجاءت به على النعت المكروه فذكر المعنى انه لا يمتنع ان يكون للاية
الواحدة عدة اسباب وتفرقاتها وتمام الروايات مختلف طرقها
في الدر المنثور للجلال السيوطي **تنبيه** هي شهادات موكدات بالايمان مقرونة
باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنى في حقها وهذا بيان
للركن فنقول اما اشتراط اهليتها للشهادة في حق كونها كما سيصرح
به لا اهلية اليمين كما ذهب اليه الشافعي ودليل على انها لو التعنا عند قاض
فلم يفرق بينهما حتى مات او عزل فان الثاني يجدد اللعان كما لو شهدا
عنده بمال او عزل قبل القضاء كذا في البدائع والمراد بكونه قائما مقام حد
القذف في حقه ان يكون بالنسبة اليها لا مطلقا اذ لو كان مطلقا لقبل
شهادته ابدا كما قبل توبة القاذف كما ذكره الشارح في حد القذف وقد الاختيار
لا تقبل شهادته بعد اللعان ابدا ولو قذف بكلمات او بكلمات اربع زوجات

له بالزنا لا يكفيه لعان واحد لهن بل لابد ان يلاعن كلا منهن على حدة بخلاف
ما اذا قذفها مرارا حيث يجب لعان واحد كما لو قذف اجنبية مرارا او اجنبيا
بكلمة او بكلمات يجب حد واحد لحصول المقصود وهو دفع العار عنهن ولا يكمل
ذلك في اللعان الا بالنسبة الى كل واحدة ولو قذفهن وهن لم يكن من اهل اللعان
كالتي بحد واحد للكل للتداخل كذا في البدائع والمراد بكونه قائما مقام حد الزنى
في حقها ان يكون بالنسبة الى الروج حيث لا يثبت اللعان بالشهادة على
الشهادة ولا بكتاب القاضي الى القاضي ولا بشهادة النساء فاذا قذفها
انسان بعد اللعان ان برئها وجبها بالزنى ثم قذفها هو او غيره حد
لان لعانه كذبه موكد لعفتها وان قذفها بنفي الولد ثم قذفها هو او غيره
لا يحد لوجود امارة الزنى وان اكذب نفسه بعد اللعان ثم قذفها هو او
غيره حد القاذف سواء كان اللعان بالزنى او بنفي الولد واعلم انه ليس
المراد ان اللعان قائم مقام الحدين في حالة واحدة وانما المراد انه قائم مقام
حد القذف في حقه ان كان كاذبا وهي صادقة وقائم مقام حد الزنى في حقها
ان كانت كاذبة وهو صادق فاذهم وان اكذب نفسه بعد اللعان ثم قذفها
هو او غيره حد حد القذف سواء كان اللعان بالزنى او بنفي الولد واستثنيه
من كونه قائما مقام الحد سواء كان بالنسبة اليه او اليها انه لا يحتمل العفو
والابراء والصلح عملا حتى لو صالحها على المال ثم ارتدت المال وهي
المطالبة بعد العفو وانه لا يحتمل التوكيل الا في اثباته على قول الامام كما ذكره
في البدائع وسببه قذفه لزوجته قذفا يوجب الحد للاجنبية واهلية الاداء
للشهادة وحكمه حرمة الوطي بعد اللعان ولو قبل التفريق بينهما
ووجوب التفريق بينهما وقوع البين بالتفريق وفي البدائع واما
شرائط وجوب اللعان وبعضها يرجع الى القاذف خاصة وبعضها
الى المقذوف خاصة وبعضها اليهما جميعا وبعضها الى المقذوف به
وبعضها الى المقذوف فيه وبعضها الى نفس القذف اما الاول فواحد
وهو عدم اقامة البينة على صدقته واما الثاني فانكارها وجود الزنى
منها وعفتها عنه واما الثالث فالزوجية بينهما والحرية والعقل والاسلام
والبلوغ والنطق وعدم الحد في قذف فلا لعان في قذف المكرهة فيهما
ولا بقذف المبانة ولو واحدة بخلاف قذف المطلقة رجعيا ولو قذف
زوجته بزنا كان قبل الزوجية وجب اللعان ولا لعان بقذف زوجته
الميتة وقال الشافعي يلاعن على قبرها واما ما يرجع الى المقذوف به نفي
الزنا واما المقذوف فيه فدار الاسلام واما نفس القذف فالرمي بصريح